

ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



سيناء: جبهة جديدة

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني

تعليق
علي حفظي

www.icfsthinktank.org



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا، وتنشر مع مقدمة تحليلية ، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

سيناء: جبهة جديدة

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني

تعليق
علي حفظي

التقديم

تكتسب شبه جزيرة سيناء وعلى مر التاريخ أهمية خاصة سواء بالنسبة لمصر أو لدول الجوار نظراً لما تتمتع من خصائص جيوستراتيجية وسمات ديموجرافية كانت لها تأثيرات هامة علي طبيعة العلاقات المصرية مع جوارها في الإتجاه الشرقى رغم إختلاف طبيعة هذا الجوار على مر التاريخ حيث كانت سيناء هى المعبر الرئيسي سواء للغزوات التى أستهدفت مصر أو للقوافل التجارية والثقافية.. وازدادت شبه جزيرة سيناء أهمية منذ بداية الصراع العربي – الاسرائيلي والحروب المصرية – الاسرائيلية المتعاقبة من حرب ١٩٤٨ وحتي حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت هي مسرح العمليات الرئيسي لتلك الحروب، وتحولت سيناء الي بؤرة الاهتمام في المنطقة مع تطور الأحداث سواء على الجانب المصري أو على الجانب الفلسطيني في قطاع غزة والإنقسام الفلسطيني وسيطرة حركة حماس علي القطاع وظهور العديد من المشكلات الحدودية على مستويات مختلفة سواء كانت متعلقة بقضيتي المعابر والأنفاق بين مصر وغزة، أو عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية عبر الحدود إلى إسرائيل ثم العمليات الإرهابية المتعددة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير المصرية .. وظهور توجهات لحركات سلفية جهادية على أرض سيناء تنسب إليها عمليات تفجير خط الغاز الطبيعي الموصل إلى كل من الأردن وإسرائيل . وبدأ من جديد طرح السؤال الهام حول سيناء بإعتبارها جبهة جديدة من الجبهات المشتعلة في المنطقة التي توليها إسرائيل خاصة والولايات المتحدة الأمريكية عامة أهمية كبرى وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة حول سيناء جبهة جديدة الصادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني وأعدها أحد أهم الباحثين في هذا المجال وهو إيهود يعري وقد علق عليها أحد أبرز الخبراء المصريين في هذا المجال وهو اللواء علي حفظي رئيس جهاز الاستطلاع الحربي وقائد قوات حرس الحدود المصرية ومحافظ شمال سيناء السابق .

أسرة التحرير

مارس ٢٠١٢

المقدمة

منذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ واندلاع الثورة المصرية العام الماضي، برزت شبه جزيرة سيناء كبؤرة ساخنة جديدة في الصراع العربي – الإسرائيلي المعقد، مع ظهور بنية أساسية إرهابية آخذة في الاتساع تجعل من سيناء جبهة أخرى لمواجهة محتملة. وبات البدو الآن في وضع يمكنهم من تفجير أزمات لا تريدها إسرائيل أو مصر، في وقت يمكنهم فيه كذلك التأثير في الصراع ضد حماس. ومن الضروري اتخاذ إجراءات لمنع إنهيار كامل في الوضع الأمني داخل وحول شبه جزيرة سيناء، وتجنب ظهور دويلة بدوية مسلحة مارقة، وتقليص خطر انهيار السلام المصري الإسرائيلي تحت وطأة ضغوط الأوضاع على حدود سيناء الوعرة.

على مدار التاريخ وحتى مؤخرا، ظلت أراضي شبه جزيرة سيناء الشاسعة الجرداء أساسا منطقة عازلة هائلة بين حكام وادي النيل وخصومهم الذين يحكمون المشرق العربي وبلاد ما بين النهرين. وفي الأدبيات التاريخية المصرية الحديثة، عادة ما يُشار إلي سيناء بأنها "صندوق الرمال"، في حين وصفها إيجال آلون، الإستراتيجي الإسرائيلي العظيم، في كتاب صدر له عام ١٩٥٩ يصف فيه المعادلة العسكرية الإقليمية، بأنها "حاجز الرمال".

ورغم أن شبه جزيرة سيناء لم تكن تمثل جائزة مغرية للجيوش الغازية، فإنها شكلت طريق عبور للقوات وهي تتحرك عبر طريق التجارة القديم، الطريق الساحلي الذي يربط الهلال الخصيب بشمال أفريقيا. وكان الاستثناءان الوحيدان هما أولا استيلاء إسرائيل على سيناء عام ١٩٥٦ – والذي شمل محاولة قصيرة الأمد من جانب ديفيد بن جوريون لضم سيناء في إطار خطة إقامة "مملكة إسرائيل الثالثة"، وهي خطة أحبطها الرئيس دويت إيزنهاور – وثانيا المستوطنات الإسرائيلية التي تم بنائها بعد حرب عام ١٩٦٧ في منطقة ياميت الواقعة شمال شرق سيناء وعلى طول شريط أوفيرا على ساحل خليج العقبة (وجميعها تم إزالته في أعقاب اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩) .

ووفقا لتقديرات المحللين المصريين فإن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الغزوات التي تعرضت لها مصر عبر العصور جاءت عبر سيناء. وفي الواقع يصف الخبراء العسكريون المصريون سيناء بأنها "البوابة الشرقية" لمنطقة دلتا النيل. ورغم أن شبه جزيرة سيناء خضعت لسيطرة مصرية شكلية في الأغلب طوال تاريخها، فإنها لم تندمج بشكل حقيقي في مصر الوطن الأم. وتقليديا عانت سيناء، التي لم يتعدى عدد سكانها ٤٠ ألف نسمة عام ١٩٤٧، من الإهمال. وسُمح للسكان البدو المحليين بالاحتفاظ بثقافتهم الخاصة المنفصلة، وحتى الآن، مازال البدو غير متقبلين التحدث باللهجة المصرية.

وفي الواقع، ظلت سيناء البالغ مساحتها ٦١ ألف كيلومتر مربع – أي تقريبا ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل – منطقة خلفية منعزلة عبر معظم الفترات، بمنأى عن الاضطرابات الكبرى في الشرق الأوسط. ولم يحدث أن توفرت لسيناء حكومة خاصة بها، ولا لعبت دورا مستقلا في صياغة مسار الأحداث. ويشكل البدو المحليون، الذين يصل عددهم الآن إلي نحو ٣٠٠ ألف نسمة، ما يقرب ٧٠ في المائة من إجمالي سكان سيناء، والباقون فهم من الفلسطينيين (١٠ في المائة)، والمهاجرين القادمين عبر قناة السويس (١٠ في المائة)، ومستوطنين من أصول بوسنية وتركية ومستوطنين آخرين من الحقبة العثمانية، يقيمون أساسا في العريش (١٠ في المائة). وكانت جميع هذه المجموعات متفرجة وليست فاعلة على الساحة التاريخية، وانخرطت في حروب عديدة بين القبائل، بعضها استمر عدة عقود. وحتى خلال حروب ما بعد عام ١٩٤٨ بين إسرائيل ومصر، لم يشارك البدو في القتال، على الرغم من أن كلا الجانبين قد نجح في تجنيد بعض أفراد القبائل لأغراض استخباراتية وبدرجة أقل لعمليات سرية خلف الخطوط الأمامية.

ومع ذلك ففي الآونة الأخيرة، مرت سيناء بتغيير سريع ومثير، لاسيما قبل وقت قصير من سقوط نظام حسني مبارك في القاهرة وبعد سقوطه، فسكان سيناء بصدد تحويل المنطقة إلي لاعب شبه مستقل في الساحة الإقليمية، حيث يضطلع البدو لأول مرة بدور مستقل في تحديد السيطرة على شبه الجزيرة وعلاقاتها مع المناطق

المجاورة. ونتيجة لذلك، تبرز سيناء بسرعة كبؤرة ساخنة جديدة في الصراع العربي – الإسرائيلي المعقد، في ظل بنية تحتية إرهابية آخذة في الاتساع تجعل من سيناء جبهة أخرى لمواجهة محتملة. وبات البدو الآن في وضع يمكنهم من التأثير على العلاقات الإسرائيلية – المصرية، وإثارة أزمات لا تريدها أي من الحكومتين، بينما يؤثرون في الوقت ذاته على الصراع بين إسرائيل وحماس.

وبعد ثلاثة عقود من توقيع معاهدة عام ١٩٧٩، يعتقد بعض القادة العسكريين الإسرائيليين أن الحدود التي يبلغ طولها ٢٤٠ كيلومتر مع مصر لم تعد "حدود سلام" بل "حدود يسودها قدر من السلام". وأصبح خطر حدوث اشتعال على هذه الحدود يمثل مصدر قلق دائم، مع خطورة مضافة بأن التطورات المحلية في سيناء يمكن أن تفتت سلام ثنائي هش أصبح بالفعل يواجه تحديا بفعل مطالب متزايدة في مرحلة ما بعد مبارك لإلغاء أو مراجعة أو تعديل الاتفاقية وكل الاتفاقيات اللاحقة. وبهذا المعني، أخذت شبه جزيرة سيناء في التحول إلي ثقب أسود يهدد بابتلاع مثلث السلام بين مصر وإسرائيل والأردن.

إضافة إلي ذلك، هناك أجزاء من سيناء بدأت الآن تشبه امتدادا للساحة الفلسطينية، حيث ثمة مجموعات معينة تُبرم علاقات عسكرية وسياسية وعقائدية واقتصادية وثيقة مع قطاع غزة المجاور. وبسبب تردد السلطات المصرية في فرض سيطرتها على شبه جزيرة سيناء، أصبحت حماس تنظر إلي المنطقة باعتبارها ميدان نفوذ لها، فتواصلت مع السكان المحليين وكشفت بشكل غير مسبوق عن ثقة متزايدة في قدرتها على الحصول على حرية مناورة حقيقية لأنشطتها هناك.

إن علاج هذه المشاكل ليس مسألة بسيطة وسوف يتطلب إجراءات إسرائيلية – مصرية مشتركة وثنائية على جبهات عديدة. لكن ضمان نجاح هذه الجهود – ووضع أولويات مناسبة للمساعدات الأمريكية لدعم هذه الجهود – يتطلب فهما كاملا لحالة الأوضاع الحالية، والعوامل التي أفرزتها، والمصالح الوطنية التي تتعرض للخطر إذا لم يتم اتخاذ إجراء فوري ومحدد.

شبكات إرهابية ناشئة

في الفترة الأخيرة، وسع عدد متزايد من الشبكات الإرهابية وجوده وأنشطته في أنحاء كثيرة من سيناء. وتمثل هذه الشبكات _ بعضها سري، وبعضها يتمتع بحضور علني بارز _ عصابات تهريب قديمة تحولت جزئيا إلي الإرهاب، وفصائل بدوية تشكلت حديثا تعتنق الفكر السلفي الجهادي، وجماعات تابعة لمنظمات فلسطينية في غزة، منها حماس، والجهاد الإسلامي، ولجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام الذي تمثله عشيرة الدغمش.

كذلك اكتشفت السلطات المصرية اختراقا لحزب الله في سيناء، واعتقلت عددا من أعضاء الحزب، وفي عام ٢٠١٠ أصدرت ضدهم أحكاما بالسجن تصل إلي ١٥ عاما. لكن معظم هؤلاء العناصر نجحوا في الفرار من السجون أثناء الثورة المصرية، حيث تم استقبال زعيم الخلية سامي شهاب، وهو شيعي لبناني، استقبال الأبطال من جانب حسن نصر الله أمين عام حزب الله لدى عودته إلي لبنان في فبراير ٢٠١١.

ورغم أن مصر تنفي بثبات تقارير عن أن للقاعدة وجود في سيناء، فقد ظهر بيان يعلن عن إقامة "إمارة شبه جزيرة سيناء" تابعة للقاعدة، على مواقع إليكترونية رسمية تابعة للقاعدة لكن تم حذفها بسرعة. كما تم أيضا توزيع منشورات تحمل هذا البيان في أنحاء العريش في شمال ساحل سيناء. وكرر البيان نفسه شكاوي البدو القديمة من سلوك قوات الأمن المصرية ودعا إلي النضال ضد اليهود. ومن المرجح أن تكون إحدى الفصائل السلفية في شبه جزيرة سيناء هي المسئولة عن توزيع هذه المنشورات كوسيلة للتفاخر بأنها أقامت بالفعل صلات مع القيادة في الخارج. ورغم أن الوجود الفعلي لمثل هذه الصلات غير مؤكد، فإن زعيم القاعدة وزعيم جماعة الجهاد الإسلامي المصرية السابق أيمن الظواهري قد أصدر بيانا في أكتوبر ٢٠١١ يشيد بالهجمات الإرهابية التي تمت عبر الحدود في ١٨ أغسطس على إسرائيل وعمليات التخريب المتكررة لخط أنابيب نقل الغاز لإسرائيل. وفي ٢٠ ديسمبر، أعلن

بيان آخر عن إقامة جماعة جديدة تابعة للقاعدة في سيناء، هي جماعة أنصار الجهاد، هدفها النضال ضد "اليهود".

وخلال العقدين الماضيين، شكلت سيناء كذلك ممرا للإرهابيين الذين يسعون للتسلل إلي الضفة الغربية أو إسرائيل عبر صحراء النقب، كما حدث في حادث التفجير الانتحاري عام ٢٠٠٧ والذي قام به عنصر في حركة الجهاد الإسلامي في أحد المخابز في إيلات. لكن مؤخرا، تحول الاهتمام على جماعات البدو المحلية التي تهدد استقرار منطقة الحدود، بدعم أو بدون دعم فلسطيني. ويكشف تحليل هجمات ١٨ أغسطس، التي لقى خلالها ثمانية إسرائيليين مصرعهم وإصيب ٣١ آخرون بجراح، عن أن كل العناصر الاثني عشر الذين نفذوا الهجمات كانوا من سكان سيناء، أربعة منهم كانوا في مهمات تفجير انتحارية. وكانت تلك هي أول حالة تخترق فيها عناصر من سيناء إسرائيل وهم يرتدون أحزمة ناسفة تستهدف قتل إسرائيليين (رغم أن أحدهم فجر نفسه في نهاية الأمر وهو يحاول استهداف رجال شرطة مصريين). وكانت تلك أيضا المرة الأولي التي يُطلق فيها صواريخ مضادة للطائرات محمولة كتفا من سيناء ضد طائرات هيلوكبتر إسرائيلية. بالإضافة ذلك كشفت تلك العملية الفاصلة عن تصميم البدو على شن هجوم من منطقة قريبة لموقع قوات الأمن المركزي المصرية رقم ٤٢١ (الواقع شمال إيلات)، في حين أن المتسللين الفلسطينيين في السابق كانوا دائما ما يحرصون على الابتعاد لمسافة كبيرة عن المواقع المصرية.

وكان الهجوم ذاته هو أكثر هجوم تطورا ينطلق من سيناء، في ظل استخدام تكتيكات كمائن جديدة وفي ظل شحنات ناسفة بدائية طرأ عليها تطور. وفي ضوء اختيارهم للهدف _ على طول طريق ١٢ مباشرة شمال إيلات _ فمن المرجح أن العناصر التي قامت بالهجوم كانت تستهدف خطف إسرائيلي أو أكثر. لكن مازال من غير الواضح ما إذا كانت الخطة الأولية كانت تستهدف اخفاء الرهائن في سيناء أو نقلهم عبر أنفاق رفح إلي غزة.

كذلك كشفت تداعيات الهجوم عن التهديد الحاد الذي تفرضه حوادث الحدود عبر سيناء على سلام مصر مع إسرائيل. فقد قام آلاف المصريين، احتجاجا على مصرع خمسة جنود مصريين خلال عملية إطلاق النار، باقتحام السفارة الإسرائيلية في الجيزة في ٩-١٠ سبتمبر. وقد تطلب الأمر القيام بعملية كوماندو مصرية خاصة لانقاذ أفراد الحرس الإسرائيليين الذين أحتجزوا داخل السفارة. وقد أجبر هذا الحادث إسرائيل على إخلاء كل دبلوماسييها من القاهرة لعدة أشهر وسط مجموعة من المطالب من جانب مختلف السياسيين المصريين بإغلاق السفارة واستدعاء السفير المصري من تل أبيب. وقد صاحب هذه الدعوات آراء عديدة غاضبة تجاه معاهدة السلام واقتراحات لتعديل البروتوكول العسكري الذي يمنع مصر من نشر وحدات عسكرية مصرية بالقرب من الحدود.

كذلك كان هجوم أغسطس خروجا عن النمط الذي رسخته الهجمات الإرهابية السابقة التي قام بها البدو، والتي استهدفت جميعها ضرب أهداف داخل سيناء وليس داخل إسرائيل. وعلى سبيل المثال، كانت الهجمات الدامية في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلي عام ٢٠٠٦ تستهدف منتجعات سياحية على طول خليج العقبة: في شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا. وكان معظم الذين لقوا مصرعهم في هذه الهجمات مصريين، في حين كان الباقي سائحين أجانب، منهم سائح واحد إسرائيلي . وتم بالفعل استخدام مفجرين انتحاريين في ذلك الوقت، في أعقاب النموذج الذي وضعته الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وقبل سنوات، لقى سبعة من السائحين الإسرائيليين في ٥ أكتوبر عام ١٩٨٥ مصرعهم في جنوب سيناء في هجوم فردي قام به جندي الأمن المركزي سليمان خاطر، الذي انتحر فيما بعد في السجن. وقد اعتبرت جماعات المعارضة المصري سليمان خاطر "بطلا قوميا".

وحسب السلطات المصرية، فإن منفذي هجمات ٢٠٠٤-٢٠٠٦ كانوا أعضاء في جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها عام ٢٠٠٠ خالد المساعد، وهو طبيب أسنان من قبيلة السواركة، مع صديقه ناصر الملاحي، وهو سيناوي من أصل فلسطيني. ومن الواضح أن هذه المنظمة البدوية – الفلسطينية كانت أول حركة إرهابية تتكون

في شبه جزيرة سيناء من نشطين محليين – الجيل الأول للبدو الذي سعي بنشاط من أجل تحقيق معتقداته الجهادية السلفية. ورغم أن قاعدة هذه المنظمة كانت في شمال شرق سيناء، فإن عناصرها بدأوا نضالهم المسلح ضد النظام المصري على السواحل الجنوبية الغربية لشبه جزيرة سيناء، حيث يمكنهم تهديد المصالح الاقتصادية الحيوية. وفي ذلك الوقت، سحقت قوات الأمن المصرية الجماعة من خلال موجة واسعة من الاعتقالات _ حيث أشارات التقديرات إلي أنها طالت ما يزيد على ثلاثة آلاف من رجال البدو _ وغارات على مخابئ الجماعة. وتم قتل قادة الجماعة – ومن بينهم قائدها العسكري خالد خضر الشنوب. لكن معظم الذين تم سجنهم إما أنهم فروا أو تم إطلاق سراحهم خلال الثورة، مما سمح لهم بالعودة إلي سيناء. وانضم عدد قليل منهم إلي الجماعات السلفية الجديدة في شبه جزيرة سيناء، مع عشرات، إن لم يكن مئات، من نزلاء السجون الفارين من ذوى التوجهات الجهادية من أجزاء أخرى من البلاد، وخاصة محافظتي الدقهلية والشرقية في شرق الدلتا.

وكانت منظمة التوحيد والجهاد نتاجا للتعاليم السلفية التي كانت قد انتشرت بين البدو منذ أواخر الثمانينات. وقد تم تصدير هذه التعاليم إلي سيناء عن طريق الطلاب البدو العائدين من جامعات في الدلتا (خاصة في الزقازيق، المعروف بأنها معقل للراديكاليين الإسلاميين)، إضافة إلي رجال قبائل كانوا قد أمضوا سنوات يعملون في السعودية. وفي البداية كانت المجموعات السلفية الجديدة تتمركز في رفح والشيخ زويد وبير العبد في محافظة شمال سيناء، إلي جانب عدد قليل من القرى الأصغر في المنطقة الوسطي. وكما ذكر أحد التقارير البدوية، فإن كل قبيلة وعائلة في سيناء "لها عضو من شبابها منضم لهذه الاتجاهات السلفية". وكان شباب البدو يطلقون لحاهم، ويغيرون ثيابهم، ويستبدلون غطاء الرأس التقليدي الذي ترتديه النساء بالنقاب الأشد تزمتا. وعلى عكس ثقافة البدو، بدأوا في السماح بالزواج بين أفراد القبائل المتناحرة. وسعوا أيضا إلي نشر مقاطعة جزئية للتعامل مع المسئولين المصريين، وتحدوا سلطة مشايخ المجتمع البدوي، وشنوا حملة للتعليم والإسلامي

والدعوة الإسلامية. وكان الزعيم السلفي سليمان أبو أيوب، على الصعيد الفردي، - وربما مازال – المتحدث الأبرز باسم الجماعة.

وقبل هذا التحول المثير، لم يكن التدين ظاهرا على بدو سيناء. ورغم أنهم يعتبرون أنفسهم مسلمين صالحين، فإنهم ابتعدوا عن الاتجاهات الأصولية في العالم العربي، وعلى سبيل المثال، في كتابه الشهير عام ١٩١٦، ذكر رجل المخابرات البريطاني سوري الأصل نعوم شقير أن البدو كانوا لا يعرفون الكثير عن الصلاة أو تعاليم الإسلام، وأضاف: "لم أر بينهم سوى عدد قليل من الذين يواظبون على الصلاة... ولولا مناسبة عيد الأضحى، والإشارات إلي الرسول وصحابته، ما كنت سأدري أنهم مسلمين." بمعني آخر، فإن بروز الجماعات الإسلامية الراديكالية في الفترة القريبة نسبيا في شبه جزيرة سيناء هو تطور غير مسبوق يخرج على التقاليد البدوية الراسخة منذ أمد بعيد. وأصبح الدين عنصرا هاما في النظرة العالمية لعدد متزايد من رجال القبائل، تبرزه إقامة مئات المساجد الجديدة – وهي حملة مولتها أساسا الحكومة المصرية.

وفي أوائل التسعينات، انخرط السلفيون في مواجهة شرسة مع الطرق الصوفية في سيناء. وقبل سنوات نقل شيوخ، مثل الشيخ محمد السعفين، وهو فلسطيني، رسالة الصوفية إلي البدو، وبدأ العديد من رجال البدو في الانضمام إلي الجمعيات الصوفية في أواخر الخمسينات. وكانت الطريقة الجريرية الصوفية ربما الأقوى _ وإن لم تكن الوحيدة _ في شبه جزيرة سيناء. ومن الواضح أن السلفيين اعتبروا الممارسات الصوفية غير إسلامية، في حين مال الصوفيون إلي اتهام السلفيين بأنهم وهابيين يتلاعب بهم الغرب.

وأدت هذه المواجهة إلي حدوث انشقاقات داخل الوحدات القبلية والعائلية، مما قوض البنية الاجتماعية للكثير من المجتمعات البدوية. وقد أدت شبكات التهريب واسعة النطاق التي ظهرت في منصف العقد الأول من هذا القرن إلي مزيد من التدهور في تسلسل القيادة التقليدية، حيث حولت السلطة الفعلية من شيوخ القبائل إلي الإسلاميين وزعماء العصابات. والآن، يجد المرء، في أنحاء شبه الجزيرة،

معسكرات سلفية جديدة مؤلفة من بدو تركوا قبائلهم ليعيشوا حياتهم اليومية وفقا لمعتقداتهم الإسلامية الجديدة.

وظل أحد هذه المعسكرات موجودا لما يزيد على خمسة أعوام، في جبل الحلال في وسط سيناء. واصبحت هذه المنطقة الخاضعة لنفوذ قبيلة الترابين، معقلا ومأوي للسلفيين، بما فيهم شخصيات مارقة مشهورة مثل سالم أبو لافي، الذي حصن نفسه هناك مع مئات آخرين في تحدي للسلطات المصرية بعد فراره من قسم للشرطة في عام ٢٠٠٨. وبعد ذلك، استطاع البدو الدفاع عن الكهوف الجبلية للمعقل في مواجهة غارات الشرطة، مكبدين القوات المصرية التي أرسلت في مهام بحث وتدمير خسائر بشرية فادحة واسروا حتى ضباط رفيعي المستوى. ودفعت مثل هذه الحوادث السكان المحليين إلي وصف جبل الحلال بـ "تورا بورا سيناء". وحاليا يتمتع أتباع لافي بحرية الحركة في أنحاء شبه جزيرة سيناء.

وعلى الصعيد العملياتي، يعتمد الجهاديون السلفيون على بنية أساسية واسعة تخدم صناعة التهريب، فضلا عن وجود منظمات إرهابية فلسطينية في شبه الجزيرة. وفي وقت مبكر عام ١٩٩٥، بعد وقت قصير من إقامة السلطة الفلسطينية، باشرت حماس نشاطا سريا في سيناء، وخاصة بين صفوف السكان الفلسطينيين في المنطقة الساحلية رفح / العريش. وحذت حذوها جماعة الجهاد الإسلامي وجماعات أخرى. وقام عدد من النشطين بحفر أنفاقا تحت ممر فلاديلفيا الخاضع لسيطرة إسرائيل، مما سمح لهم بنقل الأسلحة من سيناء إلي غزة. ولم تتمكن القوات الإسرائيلية من تدمير كافة الأنفاق، وعلى الأخص تلك الموجودة داخل ضواحي سكانية مكتظة في رفح. وبالإضافة إلي ذلك، اعتادت حماس على إرسال عناصر عبر الأنفاق إلي سيناء ومنها إلي إسرائيل والضفة الغربية، متحاشية بذلك الرقابة الإسرائيلية الصارمة على المعابر الحدودية والحواجز الأمنية التي تحيط بغزة نفسها.

لكن الطفرة الحقيقية في مثل هذه الأنشطة حدثت بعد فك إسرائيل ارتباطها بغزة عام ٢٠٠٥ وإخراج القوات لاحقا من الحدود بين سيناء وغزة – حيث حسب وصف أشرف العناني وهو نشط سياسي بدوي "بدأت كرة نار تتحرج على شبه

الجزيرة". وقد زاد حجم التجارة غير المشروعة وتهريب الأسلحة ليصل إلي معدلات قياسية جديدة، وأصبحت قطاعات أكبر من أي وقت مضى من سكان شمال سيناء مرتبطة بغزة وواقعة تحت النفوذ السياسي والأيديولوجي لحماس وأمثالها. وزاد التعاطف والدعم للمعركة الفلسطينية ضد إسرائيل؛ وحسب العناني، فإنه كلما اقترب المرء من الحدود مع غزة، "كلما كان أكثر ميلا لحماس". باختصار، رغم أمنية إرئيل شارون رئيس الوزراء حينذاك الصامتة بأن تتحمل القاهرة مسئولية غير رسمية عن شئون غزة، فإن الانسحاب الإسرائيل بدلا من ذلك هو الذي سمح لحماس بتصدير نفوذها إلي الأراضي المصرية.

ووصل اتساع أنشطة حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى في سيناء، التي سهل منها الزيادة المثيرة في عدد الأنفاق _ التي وصلت إلي ما لا يقل عن ١٢٠٠ نفق في ذروتها _ إلي حد غير مسبوق. وفي الواقع كان عادة ما يتم عكس مسار تدفق الأسلحة حيث تتدفق الأسلحة من غزة إلي سيناء. وعلى سبيل المثال، لاحظ المراقبون، خلال الثورة، وجود طلب ضخم على الأسلحة في شبه جزيرة سيناء. وكانت حماس، في أواخر عام ٢٠١٠ قبل وقت طويل من الإطاحة بمبارك، قد بدأت بالفعل عملية نقل صواريخ ثقيلة بعيدة المدى إلي أماكن تخزين سرية في سيناء، بما فيها صواريخ جراد وصواريخ القسام التي تم تطوير مداها. وفي السادس من أكتوبر من نفس العام، تعرض ميناء إيلات الإسرائيلي وميناء العقبة الأردني لوابل من الصواريخ التي تم إطلاقها من سيناء. وقد وقعت الهجمات رغم تحذيرات مصر الصارمة لحماس بألا تستخدام شبه جزيرة سيناء كمنصة لشن هجماتها ضد إسرائيل. وفي رد أصبح من ذلك الحين هو القاعدة، تجاهل القادة العسكريون لحماس ببساطة الطلب المصري، ثم نفوا مسئوليتهم عن الهجوم لاحقا، رغم ان المخابرات المصرية والإسرائيلي على حد سواء توفر لديها معلومات أكثر من كافية تثبت مسئولية حماس. ومن وجهة نظر حماس ومنظمات إرهابية فلسطينية أخرى، فإن سيناء محصنة من التعرض لهجمات استباقية وانتقامية إسرائيلية. وكانت هذه المنظمات تدرك جيدا أن مخططاتها العديدة لقتل أو اختطاف سائحين إسرائيليين على شواطئ جنوب سيناء قد

تم إحباطها من خلال العلاقات الاستخبارية الوثيقة بين مصر وإسرائيل. ومع ذلك فإن هذه المنظمات على ثقة لها ما يبررها بأن إسرائيل ستتجنب أي ضربات عسكرية استباقية داخل سيناء خشية من تعريض معاهدة السلام للخطر. وبالتالي فإن حماس استمرت في زرع عملاء في أنحاء شبه الجزيرة، سواء بين الجاليات الفلسطينية في شريط العريش / رفح أو في المخيمات البدوية.

والآن، يتواجد بشكل دائم عدد كبير من الكوادر العسكرية التابعة لحماس في سيناء، للقيام بمهام التجنيد ونقل الرسائل والدعوة لبرنامج حماس. وهناك شبكة قوية تشمل رجال الاتصال والمنازل الآمنة ومستودعات الأسلحة تغطي معظم أنحاء سيناء. كذلك أقامت حماس مكتب للعمليات السرية في القاهرة، وهو مكتب اختارت السلطات المصرية تجاهله. ويرتبط هذا المكتب بكل من قيادة كتائب عز الدين القسام في غزة و "المجلس العسكري" التابع لحماس في دمشق. وحتى الآن لم تتجاوب مصر علنا مع عروض حماس بخصوص "تنسيق" الأنشطة في شبه جزيرة سيناء. بالإضافة إلي ذلك، تقوم حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وفصائل أخرى بنقل بعض ورشها لتصنيع المتفجرات _ التي تنتج الصواريخ والقذائف والهاونات محلية الصنع، والشحنات الناسفة البدائية ألخ _ من غزة إلي سيناء خلال الشهور الأخيرة . ومن نواحي عديدة، أصبحت سيناء بالفعل نوعا من المناطق الخلفية للقوات العسكرية التابعة لحماس في غزة. ويجري بانتظام نقل المواد مزدوجة الاستخدام لإنتاج المتفجرات إلي شبه جزيرة سيناء، مما يسمح للحركة بوضع جزءا كبيرا من صناعاتها العسكرية خارج متناول إسرائيل. وحتى الآن، لم يتم اتخاذ أي إجراء للتعامل مع هذه الظاهرة الجديدة نسبيا.

كذلك تتولى شبكة حماس في سيناء مسئولية نقل الأسلحة إلي غزة، التي يتم تهريب معظمها من إيران عن طريق السودان إلي مصر ومن هناك يتم نقلها عبر قناة السويس وعبر شبه جزيرة سيناء. كذلك تصل أسلحة من البلقان في بعض الأحيان. وهذا التدفق للأسلحة، التي تشمل صواريخ متطورة من طراز فجر ـ ٣ وفجر ـ ٥ قادرة على الوصول إلي ضواحي تل أبيب، قد أضيف إليه معدات يتم

تهريبها من ليبيا، مثل الصواريخ المتطورة نسبيا روسية الصنع من طراز إس أيه – ١٤ و إس أيه – ١٦ وإس أيه – ١٨ المضادة للطائرات، والتي يمكن أن تفرض تهديدا للطائرات الإسرائيلية ومطار إيلات. كذلك أصبح جيل ثالث من الصواريخ المضادة للدبابات متوفرا في المنطقة ويمكن استخدامه لاستهداف مدينة إيلات إضافة إلي القرى القريبة من الحدود بل والسفن التي تبحر عبر مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة. وعلى نطاق أوسع يُقدر أحد مصادر البدو العدد الإجمالي للأسلحة في شبه جزيرة سيناء بما لا يقل عن ١٠٠ ألف قطعة سلاح من جميع الأنواع. وفي ظل ارتفاع الطلب، وصلت الأسعار مستويات قياسية جديدة، حيث يُباع المدفع الرشاش الثقيل من طراز جرينوف حاليا بـ ٥٠ ألف جنيه مصري (٨٣٠٠ دولار أمريكي). وهذا المزيج من الشبكات الإرهاب الفلسطينية، وبدو جهاديين سلفيين مسلحين، وبنية أساسية وأنشطة للتهريب قد حول شبه جزيرة سيناء إلي ملاذ آمن للإرهابيين في ظل وجود أسلحة ثقيلة متطورة وحرية عمل واسعة. بمعنى آخر، أصبحت سيناء مستودعا ضخما للأسلحة في ظل وجود مئات – وربما الآلاف – من العملاء عازمون على القتال من أجل قضيتهم. وحسب أحد التقديرات المصرية، فإن المنطقة هي الآن مأوى لحوالي ١٦٠٠ من المتشددين الجهاديين السلفيين. وقد لخصت الصحفية المصرية سكينة فؤاد بجدارة الوضع، حيث وصفت سيناء بأنها "قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار".

قوة البدو المتنامية

لقد تسارع بشكل كبير انتشار المعاقل الإرهابية في سيناء وبروز الميليشيات المسلحة تسليحا جيدا نتيجة انهيار قوات الشرطة المصرية في أنحاء شبه الجزيرة خلال الثورة. وكان البدو في شمال سيناء من بين أول من انضموا إلي دعوات الإطاحة بالنظام وسارعوا إلي تنظيم هجمات على العديد من مراكز الشرطة. وطارد البدو المسلحون في أساطيل من سيارات البيك أب والدرجات النارية أفراد الأمن المركزي، وأجبروهم على ترك قواعدهم والفرار. وتم نهب مستودعات الأسلحة

والذخيرة وتم حرق عدد من مراكز الشرطة. ولقى ما لا يقل عن ١٠٠ شخص مصرعهم، الكثير منهم من رجال الشرطة، في الاشتباكات التي وقعت في يناير – فبراير ٢٠١١. وسرعان ما أكد البدو سيطرتهم على محافظة شمال سيناء، ومنذ ذلك الحين لم تتمكن السلطات المصرية من استئناف عملياتها بفاعلية في مراكز الشرطة الثلاثة عشر في المنطقة.

وفي الشهور التي تلت الإطاحة بمبارك، عزز البدو وضعهم من خلال مزيد من الاعتداءات. ففي ٢٩ يوليو، هاجمت قوة قوامها ٢٠٠ فرد مركزا للشرطة في العريش عاصمة المحافظة. وأقامت مجموعات بدوية مسلحة أخرى حواجز للطرق على المحور الرئيسي لشبه الجزيرة، مما يدل على ثقة متزايدة في تفوقها العسكري. كذلك قامت هذه المجموعات مرارا بقطع الطريق الرئيسي المؤدي إلي المعبر التجاري في العوجا على الحدود الإسرائيلية وخلال عدة مرات قطعت هذه المجموعات الطريق المؤدي إلي القاعدة الرئيسية للقوة متعددة الجنسيات. وتم تحويل مناطق وادي العمرو وجبل الحلال مواقع أخرى إلي قواعد محصنة جيدا، وبين الحين والآخر،اختطف رجال القبائل رجال شرطة مصريين. كذلك فجر رجال القبائل خط أنابيب الغاز الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز في عشر مناسبات مختلفة، مما تسبب في انقطاعات طويلة في تدفق الغاز وخسائر تم تقديرها بتحفظ بنصف مليار جنيه مصري (٨٠ مليون دولار). وكانت بعض المتفجرات التي زُرعت في محطات الضخ أو على طول خط الأنابيب هي متفجرات متطورة للغاية. وفي أحدى الحالات، على سبيل المثال، تم تركيب الشحنات الناسفة بحرفية لإلحاق الضرر بالخط الواصل إلي إسرائيل دون تخريب الخط التوأم الواصل إلي الأردن.

إضافة إلي ذلك، نظم العديد من البدو مظاهرات مسلحة واحتجوا على سوء المعاملة من جانب السلطات، متقدمين بعرائض تتضمن قوائم طويلة بالمظالم والمطالب. وتشمل هذه المطالب عزل المحافظين وقادة الأمن، والاعتراف بملكية البدو للأرض، ومنح الجنسية لما يزيد على ١٠٠ ألف من البدو الذين ظلوا بلا

مواطنة، وإلغاء قائمة تضم ١٠ آلاف من رجال القبائل "المطلوب القبض عليهم"، وإطلاق سراح البدو المعتقلين، وتوفير خدمات عامة، ألخ. ومع أن البدو يأكدون على ضرورة إنهاء الإهمال الحكومي لاحتياجاتهم، فإنهم يعملون في الوقت ذاته على تقليص تدخل الدولة في شئونهم. وفي الواقع، يواصل البدو السعي لاعتراف القاهرة بحكم الأمر الواقع بوضع شبه الحكم الذاتي الذي يتمتعون به. ورغم أنهم يطالبون بمزيد من الاستثمارات في سيناء، ومزيد من فرص العمل، ومنشآت صحية وتعليمية أفضل، فإنهم يطالبون أيضا بتقليص وجود سلطات تطبيق القانون وإنهاء تدخل القاهرة في اختيار شيوخهم وممثليهم في البرلمان.

وفي عام ٢٠١٠، عرض مسعد أبو فجر، وهو شاعر ومدون، مثالا بليغا عن موقف البدو تجاه السلطات المصرية بعد قضائه ثلاث سنوات في السجن، قائلا:

(نحن نشرب التعذيب والتمييز والإقصاء والاحتقار دقيقة وراء دقيقة.. حتى اعتقد البعض إن الذل صار يمشي كالدم في عروقنا... أكبر شيخ من مشايخ قبائلنا يرسله المخبر ليشتري له علبة سجاير من الكشك اللي قدام قسم الشرطة، أما نحن فقد صار البعض منا مثل لاعب السيرك بين الأجهزة، يلعب مع الأمن القومي ليحميه من أمن الدولة، ومن يجد له مكان في الأمن القومي، لعب مع أمن الدولة ليحميه من جهاز شئون البدو..

أما إحنا الناس العاديين، فقد صرنا نلف على الأكمنة.. نغير محل إقاماتنا ولوحات سياراتنا إلي محافظات أخرى حتى نتحاشي الإهانة.. نحاول قدر المستطاع أن نبتعد عن الدوائر الحكومية، أما إن لقينا نفسنا مجبرين، فسوف نبحث عن وسيط ندفع له حتى يخلصنا من الذل والمهانة، التي نتعرض لها أثناء تعاملنا مع الموظفين الذين جاءت بهم الدولة من قراها البعيدة ليصيروا حكامنا الجدد)

وجاء توضيح قوي آخر لعداء البدو في رسالة لصحيفة المصري اليوم أرسلها عام ٢٠١٠ موسى الدلح، أحد المطلوبين أمنياً فى سيناء حينذاك والناشط السياسي الآن:

" وفى ديارنا البعيدة هناك فى صحارى التيه التى يسمونها «سيناء»، أصبح الشر يظهر علانية فى عز الظهر فى وضح النهار، يبتسم مكشراً عن أنيابه، لا حدود لطغيانه ولا قواعد تحده أو قوانين، حتى قال شاعرنا: «كلب الغنم من يوم صبح لهن ذيب، غصباً عليهن غير تسرى علومه».

وكلمة «علومه» فى لهجتنا البدوية تعنى قوانينه. يقولون حقاً الشعب ليس له إلا ما تراه الحكومة، ولكن حينما تكون حكومة واعية ورشيدة تقوم بدور الراعى الواعى اليقظ الذى يلاحظ رعيته ولا يتركها تئن تحت رحمة براثن الذئاب لكى تسرى عليها علومها، فتتغير القوانين وتصبح جل الأمور معكوسة، وهكذا لا يكون غريباً فى بلادنا البعيدة أن تجد المجنى عليه وقد تحول إلى جان، والجانى إلى بطل... فكيف نُحرم بعد كل هذا من تملك أرضنا، وكيف تنتهك كرامتنا ويستباح عِرضنا، كيف يُشرَّد أو يُعتقل شبابنا، وكيف نطارَد فى الأسواق وعلى الكمائن والمعابر وحتى على صفحات الصحف وشاشات التلفاز، دائماً صورتنا سالبة ودائماً تلاحقنا نظرات الشك والريبة والتوجس، ولا نسلم من أيادى المخبرين، فإلى متى سنصبر على هذا الوضع، لقد أظهرنا سلاحنا، حتى يعرفوا أن لغة القوة والتجبر والبطش لن تجدى معنا نفعاً."

وفي الماضي، اتهم مسئولون مصريون البدو بأنهم "يهود سيناء"، معبرين عن شكهم في ولاء البدو السياسي وملمحين إلي العلاقات الودية بينهم وبين الإسرائيليين الذين كانوا يسيطرون على المنطقة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٢. ومن جانبهم، اعتبر البدو وصول مسئولين من المناطق الداخلية للوطن باعتباره شكل جديد للاحتلال. ولم تؤد علميات القمع من جانب مختلف أجهزة الحكومة، وخاصة

قوات الأمن المركزي، سوى إلي توسيع الهوة بينهم، وكذلك فعلت نفس الشيء جهود القاهرة لفرض مرشيحها كشيوخ للقبائل وأعضاء في مجلس الشعب.

وعلى الرغم من تصاعد التوترات والاشتباكات المسلحة، لم تُبذل قط أي جهود منتظمة لمنع ظهور اقتصاد بدوي موازي يرتكز على التهريب وأشكال أخرى من التجارة غير المشروعة. وبنهاية عام ٢٠١١، قُدر الحجم السنوي لهذه السوق السوداء بما يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

والمؤكد أن التهريب هو مهنة بدوية تقليدية وليست مستحدثة، فطوال عقود انصب هذا النشاط على تهريب المخدرات والسلع الأخرى (مثل السجائر والكحول) عبر الحدود الإسرائيلية بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب. والمعتاد أن يحمل شخص واحد أو مجموعة صغيرة على معرفة دقيقة بطوبوغرافيا الصحراء هذه السلع، والسير عبر مسارات خفية لمسافة ما بين ٣ إلي ٤ كيلومتر من الحدود. ثم يأتي شريك للبدو من الجانب الإسرائيلي لجمع السلع ونقلها إلي إسرائيل أو حتى إلي جنوب الأردن. وتجري العمليات على المسار المعاكس أيضا، وقبائل، مثل قبيلة العزازمة، التي تقيم على جانبي الحدود المصرية – الإسرائيلية، هي المتهم الرئيسي وراء هذه العمليات.

ولم تتخذ لا القاهرة ولا عمان إجراءات لكبح التهريب من وإلي إسرائيل – وكانت السياسة القائمة هي غض الطرف. وفي الواقع كان المسئولون ورجال الشرطة المصريين المتمركزون في سيناء متواطئون عادة، حيث يحصلون على حصتهم من التهريب. وجعل غياب الحواجز الأمنية عملية التهريب برمتها عملية سهلة نسبيا.

وفي منتصف التسعينات، كانت هذه الأنشطة تكملها عمليات التهريب عبر أنفاق غزة. وتم شق طرق جديدة، وتطورت عصابات التهريب تدريجيا إلي شبكات أوسع تغطي معظم شبه الجزيرة وتحولت بشكل متزايد إلي تهريب الأسلحة والذخيرة بالإضافة إلي المخدرات وغيرها. وأصبحت قبائل مثل الرميلات والسواركة والترابين تعتمد على صناعة التهريب، حيث شكلت تحالفات مع العشائر في رفح

والسكان الفلسطينيين المحليين. وسيطرت كل قبيلة على قطاع خاص بها، حيث تحصل على حصة من أي شخص يطلب تصريح للمرور.

وكما سبق الإشارة، فإن تجارة التهريب ازدهرت بشكل أكبر منذ انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥ من غزة، مما أدر للبدو رخاءا غير مسبوق. وتجلى هذا الرخاء الجديد، بين أمور أخرى، في توفر سيارات عديدة – أبرزها سيارات البيك أب، والجيب وعربات أخرى. وبالنسبة للبدو أصبحت سيارات تويوتا بيك أب بمثابة الجمل الجديد، حيث تسمح لهم بتعبئة مئات المحاربين في وقت قصير. وأصبحت هذه السيارات، المزودة عادة بالمدافع الرشاشة الثقيلة والقذائف الصاروخية، رمزا لقوة البدو، وإظهارا لتصميمهم على الدفاع عن رخائهم الجديد ورفضهم للسيطرة المصرية والتدخل في شئونهم.

وقد تحولت شبكات التهريب إلي ميليشيات واسعة النطاق تتمتع بقدرة فائقة على الحركة، ومجهزة بأحدث وسائل الاتصالات. وتتمدد العقود التجارية لهذه الشبكات بسرعة وبعمق داخل مصر وليبيا وغيرهما. ومثال على ذلك، خطة شملت استيراد أسمنت من تركيا، وإفراغ حمولته من قوارب في ميناء العريش الصغير، ثم تهريبه إلي غزة. كذلك تحتفظ الشبكات بخطوط أنابيب تضخ البنزين عبر الأنفاق إلي غزة، حيث وصل سعره في وقت من الأوقات إلي أربعة أضعاف سعره في سيناء.

وفي الواقع، فإن ازدهار التهريب قد ربط بدو سيناء اقتصاديا بغزة، التي تحكمها حماس منذ انقلاب الجماعة عام ٢٠٠٧. وفي ظل تنامي الاعتماد المتبادل بين المنطقتين، فإن العلاقات الاقتصادية أعقبها نفوذ سياسي وعقائدي. وأصبح البدو أكثر تعاطفا مع القضية الفلسطينية وعقيدة حماس، وأكثر عداءا تجاه إسرائيل عندما عملت إسرائيل على وقف التهريب عبر الأنفاق. وفي ظل هذه الخلفية، ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر سريعا عام ٢٠١١ باعتبارها أبرز حزب سياسي في الشريط الساحلي المأهول بالسكان على طول البحر المتوسط.

بالإضافة إلي ذلك، ظهرت مجموعات سياسية جديدة أصغر في منطقة العريش تحمل أسماء مثل "شباب سيناء" و "ائتلاف الثورة في سيناء" و "حكومة

الظل في سيناء". وسعت هذه الفصائل إلي إعادة صياغة العلاقة المصرية - البدوية وعرضوا خدماتهم كوسطاء بين الحكومة وشبه الجزيرة. وقد أصبحت الحكومة المصرية، إدراكا منها بالثمن المحتمل لأي اشتباك جديد مع البدو في مرحلة ما بعد مبارك، حريصة على فتح حوار مع قادة البدو - وإن كان ذلك لم يتمخض عن نتائج حقيقية حتى الآن. وفي الوقت نفسه، فإن وعود المسئولين بعلاج مظالم البدو الرئيسية لم يتم الوفاء بها، ومازال هناك مئات من رجال القبائل يُعتبروا خارجين عن القانون، رغم أن الحكومة لا تلاحقهم بجدية.

سياسة مصر تجاه سيناء

إن التعاظم التدريجي لصناعة التهريب باعتبارها الدعامة الرئيسية للنشاط الاقتصادي في محافظة شمال سيناء وأجزاء من محافظة جنوب سيناء يمكن إرجاعه على الأقل جزئيا إلي الحكومات المصرية المتعاقبة التي تخلت عن خططها التنموية الطموحة في شبه الجزيرة. وقبل اغتياله في عام ١٩٨١، كان الرئيس أنور السادات يفكر في توطين ما لا يقل عن ٥ مليون شخص من وادي النيل المكتظ بالسكان في سيناء. وأصدر السادات تعليماته إلي وزرائه لنقل المياه العذبة من النيل حتى الحدود الإسرائيلية، مما أثار جدلا حادا حول اتهامات بأن بعض المياه سوف يتم في نهاية المطاف ضخها إلي غزة وتنتهي في إسرائيل. كذلك اختار السادات نحو ٦٤٣ ألف فدان لريها وزراعتها في أجزاء مختلفة من سيناء. وكان من المقرر أن تستوعب المدن والقرى الجديدة مهاجرين من وادي النيل.

وفي عهد مبارك، دعت خطة تنمية معدلة لسيناء طرحتها الحكومة عام ١٩٩٤ إلي توطين ٢.٩ مليون مصري في شبه الجزيرة بحلول عام ٢٠١٨ - وبالتالي تحويل البدو المحليين إلي أقلية صغيرة. وتم تخصيص حوالي ٧٥ مليار جنيه مصري (١٢.٥ مليار دولار أمريكي) للخطة، التي استهدفت ليس فقط زيادة مساحة أراضي الزراعة، بل أيضا تسريع استغلال الموارد المعدنية المحلية.

وبحلول عام ١٩٩٧، قام مستشارون مقربون من مبارك بإقناعه بالتخلي عن الحلم الكبير لتوطين السكان في سيناء في صالح خطة كبرى مختلفة – هي مشروع توشكا، الذي استهدف إقامة وادي نيل ثاني في جنوب مصر. وبالتالي فإن الأموال التي تم تخصيصها في البداية لسيناء قد تم تحويلها إلي توشكا، التي كان الهدف منها أن تكون الإنجاز الدائم لمبارك على تاريخ وجغرافية مصر. وسرعان ما عادت شبه الجزيرة إلي قاع قائمة أولويات الحكومة – وتوقفت "قناة السلام" الشهيرة التي تنقل مياه النيل عبر قناة السويس عند بير العبد، حيث يجري ببطئ تنفيذ خطط زيادة المنطقة المزروعة في سيناء ببطئ وعدم كفاءة.

وكان الانجاز الكبير في خطة تنمية سيناء هو إقامة "شريط سياحي" مزدهر على طول خليج العقبة، في ظل بناء مئات الفنادق والمنتجعات الحديثة الممتدة من طابا إلي شرم الشيخ. وتم منح مستثمرين من القطاع الخاص مثل صديق مبارك القديم (وحسب بعض التقارير شريكه في التجارة) حسين سالم قطع أراضي على الساحل. وفي ظل توسعة جديدة للمطار، نجح هؤلاء المستثمرون في جذب سائحين دوليين (وإسرائيليين) من الساعين لدفء الشمس المنتجعات الراقية. وأمضى مبارك نفسه جزءا كبيرا من وقته في المنطقة، محولا شرم الشيخ إلي "عاصمة صيفية" غير رسمية لمصر. وعلى النقيض، فإن محاولات قادها رجل الأعمال حسن راتب لإقامة مركزا سياحيا حول العريش لم تحقق نجاحا مماثلا بسبب نقص البنية التحتية الكافية. والآن، فإن مشروعات العريش المختلفة تمر بمراحل مختلفة من التآكل.

لكن من وجهة نظر البدو، فإن المحصلة النهائية هي أن معظم فرص العمل التي وفرتها مبادرة الحكومة الرئيسية في سيناء – صناعة السياحة الجديدة – قد ذهبت إلي المصريين من المناطق الرئيسية للبلاد، الذين ترك العديد منهم عائلاتهم على الجانب الآخر من قناة السويس ولم تكن لديهم نية في أن يصبحوا سكانا دائمين في شبه الجزيرة. كما ذهبت فرص عمل أخرى إلي مقيمين ومزارعين من غير البدو يقطنون المدن والمناطق الزراعية القليلة في شمال سيناء. وذهبت معظم فرص عمل القطاع العام إلي المصريين من المناطق الرئيسية أيضا.

وشرح أحد المثقفين البدو هذا الوضع بقوله أنه بعد ثلاثين عاما من الانسحاب الإسرائيلي "عادت سيناء إلي مصر، لكن مصر لم تعود إلي سيناء." وفي الواقع، فإن تمصير شبه الجزيرة قد انتهي بالإخفاق، حيث احتفظ البدو بأغلبيتهم العددية الكثيفة، ومازال العديد منهم لا يتمتع حتى بالجنسية المصرية، وبالتالي كقاعدة عامة، لا يتم تجنيدهم في الجيش.

وبعد التراجع عن الخطط المبكرة للتنمية، تحولت السلطات المصرية إلي سياسة تستهدف الحفاظ على استقرار شبه الجزيرة من أجل حماية المناطق الداخلية. وتم إسناد مهمة مراقبة السكان المحليين إلي سلسلة من المحافظين، جميعهم من المؤسسة العسكرية وكانت أداتهم الرئيسية لفرض المظهر الخارجي للسيطرة هي الشرطة. وقليل من هؤلاء المحافظين – باستثناء بارز للواء منير شاش – كانوا حريصين على تشجيع تعاون مع شيوخ البدو. ولجأ معظم المحافظين ومديري الأمن إلي نظام يقوم على صفقات خاصة عديدة مع البدو، مثل دفع مكافآت للمساعدة في حماية خط أنابيب الغاز. وبخلاف حملة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التي استهدفت تفكيك الجماعات الإرهابية المحلية، تم ترك القبائل تدير شئونها الرئيسية – التهريب – بحرية كبيرة. وتم فرض إجراءات أمنية مشددة فقط حول معظم المناطق الحساسة: شريط السياحة في جنوب شرق سيناء، والمنشآت النفطية في أبو رديس ورأس سدر، والمكاتب الحكومية في الطور والعريش. وطوال سنوات ظل معظم سيناء بدون وجود ملموس للدولة المصرية، مما يجعل القاهرة تبدو مثل المالك المتغيب.

وكانت المخابرات العامة، حتى وقت قريب، هي الجهة الرئيسية المكلفة بمتابعة شئون البدو، لكن المخابرات العسكرية تولت هذا الدور بعد الثورة. وبقيادة اللواء عبد الوهاب مبروك، المحافظ الحالي لشمال سيناء، سعى الجيش إلي استعادة السيطرة على المناطق الهامة في شبه الجزيرة. وبدءا من أغسطس ٢٠١١، شنت ست كتائب من الجيش الثاني، بقيادة اللواء محمد حجازي، "عملية النسر" في شمال شرق سيناء على طول الطريق الساحلي. لكن بعد شهور قليلة أصبح من الواضح أن الهدف ليس هو نزع سلاح ميليشيات البدو ولا تقييد تحركاتها – فقد امتنع الجيش عن

الدخول إلي معاقل البدو المحصنة مثل جبل الحلال ووادي العمرو، وركز بدلا من ذلك على الحافظ على تواجده في مدن سيناء عبر حواجز الطرق والمواقع الدفاعية. وقد تم السماح باستمرار التهريب إلي غزة بدون عرقلة؛ ولم تعيق عمليات الإغلاق الأسبوعية لنفقين أو ثلاثة أنفاق نطاق هذه التجارة غير المشروعة.

وتتمشي هذه الإستراتيجية مع الرفض طويل الأمد السائد من جانب كبار قادة الجيش للسماح بانخراط للجيش في أي مواجهة مع السكان المحليين. فقد عارض المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بثبات وصلابة، مثل هذه الانخراط، بل أنه حتى منع الجيش من المساعدة في حماية خط الأنابيب في سيناء. وعندما كان وزيرا الدفاع خلال حقبة مبارك، رفض طنطاوي العديد من الطلبات الإسرائيلية للحصول على مساعدة الجيش المصري في التعامل مع التهريب إلي غزة والأنشطة الإرهابية الفلسطينية في أنحاء شبه جزيرة سيناء. وكانت سياسة القيادة العليا المصرية هي إبقاء الشرطة وحدها في موقع المسئولية. وحين انهارات قوات الشرطة خلال الثورة، تم التخلي عن العديد من المواقع في أنحاء وسط سيناء.

ووفقا البروتوكول العسكري الموقع بين مصر وإسرائيل، يُسمح للجيش المصري بنشر ٢٢ ألف جندي في سيناء، يقتصر نشرهم على المنطقة (أ)، وهي الجزء الواقع في أقصى غرب شبه الجزيرة. لكن خلال معظم الفترات لم ينشر الجيش المصري سوي ما بين ٧٠ إلي ٨٠ في المائة فقط من هذا العدد في المنطقة. ولم يُنشئ مقر قيادة منفصل للقوات في سيناء. ويظل كل لواء من الألوية الأربعة التي تتولي التناوب على الانتشار في سيناء تحت سيطرة مباشرة لغرفة عمليات فرقتها غرب السويس. وفي جميع الأوقات، يتبع كل لواء قيادة فرقة مختلفة إما من الجيش الثالث أو الجيش الثاني. وخلال الثورة، تم سحب بعض هذه القوات إلي المناطق الرئيسية ولم يتم بعد إعادتها. وإضافة إلي ذلك، عندما وافقت إسرائيل على السماح للقوات المصرية بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و("ج") في وسط وشرق سيناء، نشرت القاهرة الكتائب المحدودة المرابطة بالفعل في شبه الجزيرة بدلاً من

جلب تعزيزات من المناطق الرئيسية للبلاد [غرب قناة السويس]. كما وافقت إسرائيل أيضاً على السماح لعشرين دبابة مصرية بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و("ج") لكن القاهرة امتنعت عن إرسالها.

ويكشف هذا الاتجاه عن اهتمام الجيش المحدود بسيناء، رغم الانتقاد الداخلي الدائم للقيود التي تفرضها المعاهدة على قدرة مصر على ممارسة سيادتها على كامل شبه الجزيرة. وبما أن الجيش لم يكن مستعداً للإشراف على سيناء فلم يكن لديه أي حافز لإرسال حتى عدد الوحدات التي يسمح بها "البروتوكول العسكري". واختصاراً فقد تصور الجيش أن دوره دفاعي خالص شاغلاً نفسه بالتدريب الروتيني على عبور قناة السويس مع الابتعاد في الوقت نفسه، بأكبر قدر ممكن من المسافة، عن شئون البدو.

وفي الوقت نفسه، فإن المواقع الـ ٣٠٠ على طول الحدود مع إسرائيل – وهي بالأساس أبراج مراقبة – يديرها رجل شرطة تابعون للأمن المركزي. وهذه المواقع المعزولة لا يتوفر بها كهرباء أو مياه عذبة وتعاني من سوء الإمدادات من جانب مقر القيادة. وفي الواقع، عادة ما تقوم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بتزويد هؤلاء الجنود بالمؤن الأساسية.

وهناك عامل آخر يساهم في عدم المبالاة بهذه المواقع هي أنها تتجه ناحية الحدود الإسرائيلية ولا تراقب فعليا التحركات خلفها، أي في سيناء. وعادة ما يعامل البدو حرس الحدود باعتبار أنهم ليسوا سوى مصدر إزعاج، حيث يقومون باقتحام وحتى احتلال مواقعهم في أوقات التوتر مع السلطات. وبالتالي فإن سيطرة مصر على الحدود هي منذ فترة طويلة سيطرة مشكوك فيها.

وفيما يتعلق بنشاط التهريب الذي يقوم به البدو إلى داخل إسرائيل، فإن الاتجاه العام لسياسة القاهرة كان - وما يزال - عدم التدخل. بل حتى عند القبض عليهم، لقى مهربو المخدرات البدو المتوجهين إلى إسرائيل عقوبات أخف بكثير من تلك التي تعرض لها من يحملون المخدرات ويتوجهون بها إلى داخل مصر.

وقد يساعد هذا الموقف على تفسير التسامح النسبي لمصر إزاء النشاط التجاري الأخير للبدو وهو: توجيه أعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى داخل إسرائيل. ويقدر أن ما لا يقل عن ٥٠ ألف من هؤلاء المهاجرين - ومعظمهم من المسلمين السودانيين والاريتريين - قد وصولوا إلى إسرائيل كلاجئين منذ أن بدأت هذه الممارسة. وعادة ما يدفع المهاجرون لمرشديهم من البدو ما بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار عن الفرد الواحد مقابل نقلهم من المناطق الرئيسية للبلاد إلى الحدود الإسرائيلية. وقد أنشأت القبائل البدوية مناطق محاطة بأسوار لإبقاء المهاجرين على الطريق، ولم تبذل القاهرة أي جهد ذي بال لوقف هذا النقل. وخلال العامين الماضيين وسع بعض البدو أيضاً تجارتهم إلى مجال جديد تماماً وهو جمع الأعضاء البشرية لبيعها في الخارج. وقد تم الكشف في وسط سيناء عن العديد من المقابر الجماعية التي تحوي جثث لمهاجرين أفارقة تعساء قتلوا من أجل الحصول على أعضائهم.

وطوال سنوات، شجعت إسرائيل القاهرة على القيام بدور أكثر نشاطا في تأمين الحدود ضد مثل هذه التجارة غير المشروعة، لكن هذه الجهود لم تثمر عن نتائج. وفي مناسبات قليلة، قتلت الشرطة المصرية مهاجرين غير شرعيين بدلا من إعادتهم، لكن لم يتم القيام بجهد حقيقي لوقف هذا التدفق. ويجب الإشارة إلي أنه في إسرائيل لا يُسمح للجيش والشرطة بإطلاق النار على المتسللين المدنيين، وبالتالي حين يعبر المهاجرون الحدود، فإنهم عادة ما ينتظرون ببساطة على الطريق السريع حتى تقوم أول دورية إسرائيلية بجمعهم، ثم يُقدم لهم الطعام، ويتم تسجيلهم ونقلهم إلي إيلات أو بير سبع.

وقد كانت مصر متساهلة للغاية مع نشاط «حماس» في شبه الجزيرة. وقد سجنت السلطات المصرية أحد قادة حماس العسكريين هو أيمن نوفل، المسئول عن لواء خان يونس لمحاولته إقامة خلية في سيناء. لكن اعتقاله كان استثنائيا وقد فر من السجن اثناء الثورة. وعندما تم اعتقال محمد دبابيش، قائد المخابرات العسكرية في

الجماعة، لأسباب مماثلة في سبتمبر ٢٠١٠، سرعان ما استجابت مصر لضغوط حماس وأطلقت سراحه. وإلى جانب المنظمات الفلسطينية الإرهابية الأخرى اكتسب نشطاء «حماس» شعوراً بالحصانة من الإجراءات المصرية المضادة طالما لم يحدثوا صخباً ولا جلبة أثناء أنشطتهم. وعلى سبيل المثال، حين أدركت الجماعة مدى انزعاج القاهرة حين عبر الفلسطينيون إلي سيناء بشكل جماعي في يناير ٢٠٠٨، فإنها قامت بمنع مزيد من مثل هذه المحاولات.

وباختصار، كانت مصر - سواء قبل أو بعد الإطاحة بمبارك - قد عاملت سيناء باعتبارها فناءاً خلفياً مهملاً وأبقت الاستثمارات، فضلاً عن الحكم والاهتمام العسكري، عند أدنى مستوياتها. وقد تساهلت السلطات بشكل عام مع الحدود المليئة بالثغرات مع كل من إسرائيل وغزة مما سمح للبدو ببناء اقتصادهم المنفصل وميليشياتهم المسلحة، بينما تجاهلت بروز الشبكات الإرهابية. ووصف أحد السياسيين المصريين هذا الوضع بقوله أن سيناء "هي مرآة مكبرة لأخطاء مصر".

التحدي أمام إسرائيل

تم الحصول على معظم معلومات إسرائيل عن التطورات في سيناء عن طريق المراقبة المكثفة للأنشطة الفلسطينية المنبثقة من قطاع غزة. ولم تنتبه المخابرات الإسرائيلية إلى الحاجة الماسة لمعرفة المزيد عن ظهور تهديدات إرهابية من شبه الجزيرة حتى منتصف عام ٢٠١١. غير أنه في عام ٢٠١٠ لاحظ محللون إسرائيليون في كل من الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام الضعف المستمر للشرطة المصرية وبروز تحديات إرهابية جديدة.

وعلى مدار العام الماضي اضطرت إسرائيل إلى إجراء إعادة تقييم شامل للموقف على الحدود المصرية ومن ثم ظهرت بسرعة تغييرات في السياسة. أولاً، كما ذكر سابقاً أسقطت إسرائيل اعتراضاتها تدريجياً ضد انتشار الجيش المصري شرق المنطقة ("أ") مما يسمح لوحدات - بعدد متفق عليه من الجنود ومعدات محددة

- بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و ("ج") لفترات محددة سلفاً. وفي الحقيقة فقد بدأت هذه العملية في يناير ٢٠٠٨ بعد أن اندفع حوالي نصف مليون فلسطيني إلى سيناء. وفي وقت لاحق، بعد الثورة أعطيت الموافقة على دخول ٧٥٠ جندي مصري إلى منطقة العريش/رفح. وفي سبتمبر ٢٠١١ حصلت القاهرة على تصريح بنشر سبع كتائب في "المناطق المحرمة." وباختصار، وافقت إسرائيل جوهرياً على إبطال [اتفاق] نزع السلاح عن شرق سيناء وقبول وجود عسكري مصري شبه دائم على مقربة من حدودها، وكل ذلك بناءاً على الأمل العبثي بتحسين الوضع الأمني.

ثانيا، تبنت إسرائيل إجراءات دفاعية جديدة على طول طرفها الحدودي، أهمها هي عملية "الساعة الرملية" التي تتضمن بناءاً متسارعاً لسياج مزدوج يبلغ طوله ٢٤٠ كم وارتفاعه ٥.٥ متر ويمتد ١.٥ متراً تحت الأرض ليكون بمثابة حاجز مادي بين البلدين. وسيتضمن هذا السياج الجديد الذي من المقرر اكتماله بحلول نهاية عام ٢٠١٢ مجموعة متنوعة من الأجهزة الإلكترونية القادرة على الكشف عن الأنشطة المشبوهة على جانب سيناء. وحالما يتم الانتهاء من بنائه فمن المتوقع أن يُوقف السياج تدفق المهاجرين غير الشرعيين ويعرقل عمليات التهريب الواسعة النطاق، والأهم من ذلك يكون عائقاً أمام الغارات الإرهابية في حين يمنح القادة المحليين تحذيراً مبكراً وقوياً.

ثالثاً، عزز "جيش الدفاع الإسرائيلي" انتشاره على طول حدود سيناء. ويعكس هذا الانتشار الجديد إدراكاً بأن المهمة الرئيسية على الحدود قد تغيرت - من كبح الأنشطة الإجرامية إلى التصدي للتهديدات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك فإن كل القرى الإسرائيلية القريبة من الحدود قد تم توجيهها لإنشاء فرق طوارئ مسلحة واتخاذ خطوات أخرى - كبناء أسوار تحيط بالقرى - لمنع التسلل الإرهابي.

وعلى الصعيد السياسي لاذت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن بالصمت وسط دعوات متزايدة من قبل سياسيين وصحفيين وشخصيات عسكرية متقاعدة ومسئولي استخبارات سابقين مصريين لإلغاء جميع القيود المفروضة على الوجود العسكري

المصري في شبه الجزيرة كما هو منصوص عليه في المادة ٤ من معاهدة السلام. والأبرز هو أن هذه الطروحات قد جاءت من قبل رئيس الأركان السابق والمرشح الحالي للرئاسة الفريق مجدي حتاتة مما يعكس على الأرجح توجهاً بين مرؤوسيه السابقين في "المجلس الأعلى للقوات المسلحة". وقد فسر بعض المسؤولين المصريين امتناع إسرائيل عن الرد الرسمي على هذه الدعوات كعلامة على المرونة بشأن هذه المسألة على الرغم من أن الصمت ربما يأتي على الأرجح من الرغبة في تجنب النقاش العام حول مستقبل المعاهدة.

ويثير صعود جماعة «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في مصر مخاوف إضافية لدى إسرائيل. فحكومة يلعب فيها «الإخوان» دوراً رئيسياً ربما تسمح بأن تتحول الحدود إلى منطقة صدام دائم حيث تعمل ميليشيات من سيناء بحرية بنفس الطريقة التي اعتادت حركة «فتح» العمل بها على طول وادي الأردن في أواخر الستينات من القرن الماضي وتلك التي عملت بها "منظمة التحرير الفلسطينية" وحركة "أمل"، ولاحقاً «حزب الله» على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

توصيات سياسية

إن وقوع هجوم إرهابي كبير من سيناء سواء على يد فلسطينيين أو بدو من شأنه أن يُعرض معاهدة السلام الهشة للخطر. وسيتحقق الأمر نفسه لو اضطرت إسرائيل إلى توجيه ضربة وقائية في سيناء من أجل تفادي وقوع خسائر في الأرواح الإسرائيلية. والتحول المحتمل للحدود إلى منطقة صدام ومناوشات دائمة سيخلق بالتأكيد مناخاً من المواجهة المتجددة بين البلدين حتى لو امتنع الجيش المصري في البداية عن الانخراط المباشر. ففي كل من جنوب لبنان (منذ عام ١٩٦٩) ووادي الأردن (١٩٦٨-١٩٧٠) جرّت الصدامات الإسرائيلية مع الإرهابيين استدرجت في نهاية المطاف الجيشين النظامين في كلا الدولتين إلى مصادمات مع "جيش الدفاع الإسرائيلي" وهو التطور الذي سيتخذ شكلاً أخطر لو حدث في مصر.

ولتجنب مثل هذه السيناريوهات، ينبغي على جميع الأطراف النظر في عدة اقتراحات سياسية تهدف إلى التصدي للتهديد الإرهابي المتزايد في سيناء:

انتشار الجيش المصري على طول الحدود

أدركت إسرائيل بالفعل الحاجة إلى أعداد أكبر من الوحدات العسكرية المصرية في شبه الجزيرة. ولسد هذه الحاجة يمكن السماح للمزيد من وحدات الجيش بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و ("ج")عبر "آلية الأنشطة المتفق عليها" التي أبرمت سراً بين إسرائيل ومصر قبل عقد من الزمن تحت رعاية "القوة متعددة الجنسيات". وهذا الترتيب غير المنشور وغير المعلن عنه يمكِّن الطرفين من تفادي منع معاهدة السلام وضع وحدات جيش مصرية شرق المنطقة ("أ"). وقد تم التوصل مثل هذه التفاهمات وتنفيذها مرات عدة قبل وبعد ثورة ٢٠١١.

وانطلاقاً من هذه النقطة ينبغي لإسرائيل أن تسمح لمصر بنشر قوة عسكرية يبلغ قوامها ما يقرب من نصف حجم فرقة مشاة (ما يصل إلى ثماني كتائب) في العديد من المناطق الرئيسية: على طول الطريق الساحلي والمراكز السكنية المجاورة في شمال سيناء، وعلى طول الحدود بين غزة وسيناء وخاصة رفح، وعلى طول الطريق السريع الذي تموله الولايات المتحدة والذي يسير محاذياً للحدود مع إسرائيل، وفي مناطق حساسة من وسط سيناء مثل النخل. وينبغي أن تكون الأولوية القصوى هي إحباط الهجمات الإرهابية المثيرة مثل إطلاق صواريخ مضادة للطائرات على طائرات مدنية إسرائيلية حول مطارات إيلات وعوفدا أو إطلاق صواريخ مضادة للدبابات ضد سفن تبحر من وإلى ميناء إيلات. وثمة حاجة إلى وجود عسكري مصري أيضاً بالقرب من مضايق تيران الضيقة التي تعتبر بوابة إلى خليج العقبة الواقع إلى الجنوب من شرم الشيخ.

إحكام التنسيق المصري الإسرائيلي

ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون الاستخباراتي على طول الحدود بين غزة وسيناء نظراً لتهريب الأسلحة الواسع النطاق - بينها صواريخ ثقيلة - في كلا الاتجاهين. وعلى الرغم من أن السلطات المصرية قد مالت إلى التغافل عما يجري على طول "ممر فيلادلفيا" إلا أنها بالتأكيد لا تريد أن ترى «حماس» أو غيرها من المنظمات الإرهابية الفلسطينية تضع المزيد من الجذور في سيناء وتواصل تحويل شبه الجزيرة إلى مرتع لورش ومستودعات السلاح. كما أن القاهرة أيضاً غير مستريحة بالمرة من المرور البشري غير المسجل عبر الأنفاق. غير أن التبادل الوثيق للمعلومات مع إسرائيل سيساعد الجيش المصري على إحكام قبضته على هذه المنطقة الحساسة وتشديد الرقابة على نوع التجارة التي تجري هناك.

تعديل دور القوة متعددة الجنسيات

إن أي تعديل كبير لترتيبات الانتشار العسكري المصرية أو الإسرائيلية داخل وحول سيناء سوف يتطلب تعديلات في طريقة أداء القوة متعددة الجنسيات – التي هي ثمرة لمعاهدة السلام – لمهامها. لكن لا يعني ذلك إدخال تغيير في التفويض الخاص بالقوة. وبدلا من ذلك، لا تحتاج كلا الدولتين سوى إلي التوصل لتفاهمات متبادلة حول مسائل مثل زيادة مهام التفتيش التي تقوم بها القوة متعددة الجنسيات للتحقق بأنهما تفيان بالتزاماتهما بخصوص الانتشار في المناطق الأربعة المنصوص عليها في البروتوكول العسكري. وبهذه الطريقة، يجب أن يصاحب موافقة إسرائيل على الانتشارات العسكرية المصرية في شرق سيناء اتفاقات تسمح لمراقبة أوثق من جانب القوة متعددة الجنسيات. وكما سبق الإشارة فإن أفراد القوة متعددة الجنسيات يمكنهم أن يقدموا مساعدة في رعاية مزيد من الاجتماعات المتكررة بين الضباط الإسرائيليين والإسرائيليين وترتيب البنية التحتية لتوفير اتصالات أسرع في أوقات الطوارئ.

إعادة ترتيب أولويات المعونة الأمريكية

إن النضال من أجل تفكيك "القنبلة الموقوتة" في سيناء يمكن أن يستفيد من المساعدة الأمريكية في مجالين: كبح تهريب الأسلحة ومراجعة خطط التنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بجهود وقف تدفق الأسلحة - خاصة من ليبيا وإيران وسوريا والسودان - يمكن للولايات المتحدة ممارسة نفوذها، الذي ما يزال كبيراً، في القاهرة للتشجيع على المزيد من الرقابة الصارمة على نقل البضائع عبر قناة السويس. ويمكن بشكل فعال مراقبة العدد المحدود لنقاط المرور - سواء أكان نفقاً أم جسراً أم معبراً - كما أن توفير التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة من شأنه أن يساعد مصر على تنفيذ مراقبة أفضل على الشحنات التي تشق طريقها نحو سيناء. وحيث إن معظم حالات نقل الأسلحة تمر عبر مصر في طريقها إلى شبه الجزيرة فينبغي أن ينظر إلى [قناة] السويس على أنها خط الدفاع الحاسم ضد تحول سيناء إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

ومن جانبها فإن الولايات المتحدة - وخاصة "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" - تستطيع دعم البرامج الموجهة إلى هذه القبائل البدوية التي لم تنخرط بعد في عمليات التهريب أو الشبكات الإرهابية الجديدة. وهذه القبائل - وعلى الأخص في محافظة جنوب سيناء - تتوق إلى خدمات يمكن تقديمها إليها بنفقة منخفضة نسبياً مثل العيادات المتنقلة والفرص التوظيفية والتعليمية الأفضل. ومن خلال إظهار حرص الدولة على الوفاء باحتياجات هؤلاء البدو بإمكانها أن تقطع شوطاً طويلاً نحو إقناعهم بتجنب المخاطر التي تترتب على عمليات التهريب أو الإرهاب.

وينبغي أن تظل جميع الأطراف مُركزة على الأهداف الأشد إلحاحاً والأكثر أهمية وهي: منع الانهيار التام للأمن في شبه الجزيرة وحولها وتجنب بروز دويلة بدوية مارقة ومسلحة والتقليل من مخاطر انهيار معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية تحت وطأة ضغوط الجبهة الوعرة في سيناء.

التعليق

اللواء / علي حفظي

هذه الدراسة تحمل بين طياتها وجهات نظر تحليلية ورؤى أمريكيه وإسرائيليه تجاه سيناء مع الوضع فى الإعتبار إنها تتضمن الرؤيه التى تخدم المصالح الإمريكيه والغربيه وبالقطع المصالح الإسرائيليه فيما يتعلق بمصالحهم وأهدافهم المرتبطة بسيناء من المنظور الحالى والمستقبلى .

نبدأ التعليق على هذه الدراسة بتساؤل هام لكى تتضح لنا الرؤية منذ البداية .. وهو ..

هل من مصلحة إسرائيل ومن يدعمها ويقف بجانبها ويحمي أمنها .. أن تتحول سيناء من المنظور المصري القريب والمتوسط إلي منطقة واعده لخير مصر ونموها وتقوية اقتصادها وأمنها القومى .. من خلال تعميرها طبقا لمشروع قومى يدفع بملايين من أبناء مصر للخروج من وادى النيل إلى سيناء .. لتكوين مجتمع جديد واعد يبنى ويعمر ويحمي سيناء ؟

... الاجابة بالقطع وبلا ادني شك .. لا .. طبعا

يرتبط هذا التساؤل السابق بتساؤل آخر هام يكمل لنا الصورة بالنسبه لسيناء .. وهو ..

ما هى الرؤية والتصور الذى تسعى إليه إسرائيل ومن يدعم توجهاتها وأهدافها .. بما يخدم مصالحها وأمنها من المنظور الحالي والمستقبلى وهو الأهم من وجهة نظرهم ؟

الإجابه سوف تنحصر غالبا فى النقاط التالية ..

إن إسرائيل تسعى بكل جهودها لكى يظل الفراغ المجتمعى والعمرانى القائم في سيناء حاليا كما هو وبما يخدم نظرة إسرائيل تجاه سيناء من المنظور العقائدى الذي يؤكد علي إن هناك إرتباط بين أرض إسرائيل وأرض سيناء .. والذى تحافظ فيه إسرائيل على غرس هذا المفهوم وتغذية الأجيال الجديده من أبناء إسرائيل به وبما يؤكد الأطماع الصهيونيه تجاه سيناء ..

ألم تبرز الوقائع التاريخية بالمنطقة خلال العقود الماضية أطماع إسرائيل لضم سيناء على ارض الواقع .. سواء فى العدوان الثلاثى الذى تم ضد سيناء عام ١٩٥٦ .. أو عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧ .. وبأن قادة إسرائيل كانوا يريدوا الإحتفاظ بسيناء لولا تدخل الرئيس الأمريكى ايزنهاور في أعقاب عدوان ١٩٥٦ .. وإنتصار الجيش المصري في ملحمة أكتوبر ١٩٧٣ .

ايضا ألم يطرح الجانب الاسرائيلى أفكاره وتوجهاته فيما يتعلق بالحلول فى القضية الفلسطينية من خلال تضمنها على عمليات تهجير لجزء من الكيان الفلسطينى إلى بعض المناطق التى يتم إستقطاعها من الحدود المصرية مع فلسطين وإسرائيل داخل سيناء خاصة القريبة من قطاع غزة وبما يساهم من وجهة نظرهم الإسرائيلية فى حل للمشكلة الفلسطينية بعيدا عن أرض فلسطين التى يحتلونها .

" مقال المنظمة العالمية الصهيونية بالقدس المنشور في مجلة كيفونيم الإسرائيلية فى ٢٤ فبراير عام ١٩٨٢ والذى جاء فيه عن سيناء ..

أستعادة سيناء بثروتها هدف ذو أولوية ولكن إتفاقات كامب ديفيد تحول بيننا وبين ذلك .. وبأن الأوضاع فى مصر ستؤدى إلى مجموعة ظروف تدفع إسرائيل إلى التدخل .. "

وخلال فترة سيطرة إسرائيل على سيناء منذ يونيو ١٩٦٧ وحتى إنسحابها النهائى من سيناء (عدا طابا) في أبريل ١٩٨٢ (حوالي ١٥ عاما) الم تسعى وتحاول إسرائيل بكل السبل إستقطاب اهالى سيناء من البدو والحضر ومحاولة استمالتهم والعمل على أرضائهم بكل الوسائل الممكنة بتقديم الخدمات المختلفة .. إلا أنها لم تنجح فى التأثير على وطنية أهالى سيناء الشرفاء كذا لم تنجح خطتها لتدويل سيناء أو أنفصالها عن مصر عام ١٩٦٨ فى مؤتمر الحسنه التى حضره " موشى ديان " وزير الدفاع الإسرائيلى .. هذا المؤتمر الذى أكد مدى وعى ووطنية أهالى سيناء وإيمانهم العميق بمصريتهم عندما أكدوا للمسئولين الإسرائيلين بإن ما يطلبونه من أهالى سيناء يطلب عن طريق الرئيس السابق لمصر انذال " جمال عبد الناصر ".

والأمثله كثيره .. ومنها إنه فى ديسمبر عام ٢٠٠٦ وزعت " المجموعة الدولية للازمات " وهى منظمة دولية فى أوربا ومقرها بروكسل .. تقريرًا عنوانه " هل سيناء في مصر " وأوصت فى نهايته بتوصية للشركات الدولية فى مصر لوضع ملف سيناء فى الإعتبار لأنه يهدد أمن مصر وإستقرارها .

ومن البعد التاريخى فقد ظلت سيناء منذ التاريخ المصرى القديم (قدماء المصريون / أحمس وتحتمس .. وغيرهم من قادة وملوك مصر) تمثل الدرع الواقى الذى يقى "مصر الخير" من أطماع الطامعين فى خيراتها والذين غالبا ما يأتون فى معظم الحملات العدوانية من شرق مصر .. أى أنه بمدلول آخر . فإن أمن مصر يبدأ من أقصى حدودها الشرقيه .. لذا فقد ظل الاهتمام المصرى بسيناء على مر تاريخها الطويل يركز على أن سيناء هى مسرح العمليات العسكرية التى تحمى وتدافع عن أرض مصر وأهلها ..

وبعد حفر قناة السويس عام ١٨٦٩ أزدادت أهمية سيناء من وجهة النظر الدفاعيه والإستراتيجه لمصر .

ومنذ عام ١٨٨٢ كانت خطة الأستعمار البريطانى الذى يجسم على أرض مصر أن تظل سيناء معزولة عن الوادى .. وكان لا يسمح بدخول أبناء مصر لسيناء إلا من خلال تصاريح مسبقه من الادارة المدنية الإنجليزية وفى نفس الوقت بالنسبة لأبناء مصر على أرض سيناء يتم نفس الشئ حيث يمنعون من السفر إلى وادي النيل إلا بتصاريح مسبقة لا يحصل عليها إلا فئة قليلة منهم، وهو ما أدى إلى أن سلطات الإحتلال البريطانى التى لم تغادر مصر إلا في منتصف الخمسينات من القرن الماضى ظلت طوال فترة إحتلالها لمصر تساهم فى عزل سيناء عن مصر .. فلا خدمات ولا تعليم ولا رعايه ولا إتصال خارجى وجعلتها كما مهملا ومنسيا أرضا وبشرا .

أما التحول الاستراتيجي فى المنظور التنموى تجاه سيناء فلم يبدأ إلا بعد نجاح الملحمة العسكرية المصرية في أكتوبر ١٩٧٣ وهزيمة القوات الإسرائيلية علىأرض سيناء وتكبدهم لخسائر كبيره وجسيمه لم تكن فى حساباتهم من قبل ..

ومما أجبرهم للدخول فى مرحلة سلام مع مصر .. وبمجرد ظهور هذا التحول الاستراتيجي فى المنظور المصرى تجاه سيناء لجعلها أرض للنماء والتنمية والتعمير بكل الأبعاد التنموية وبما يسمح للملايين من أبناء مصر للتعايش على أرض سيناء في المنظور المستقبلى القريب والبعيد ... برز عدم الإرتياح من جانب غسرائيل وقادتها تجاه هذا التحول .. حتى أن أحد قادة إسرائيل السابقين (شارون) صرح فى حديث له أثناء المفاوضات التى كانت تجرى بين مصر وإسرائيل في أعقاب قرار التحكيم الدولى بشأن إعادة " طابا " إلى مصر " مارس ١٩٨٩" بأن وجهة نظر إسرائيل لا تقبل بأن يتواجد الملايين من أبناء مصر علي أرض سيناء وأنها ستسعى بكل جهودها لعدم تحقيق ذلك .

تطرق الكاتب في حديثه عن أهمية تقليص خطر إنهيار السلام المصرى الإسرئيلى .. وهو ما يجعلنى أتساءل عن مفهومه ورؤيته لهذا السلام فهل يقصد السلام الذى تبتغيه إسرائيل من وجهة نظرها بما يخدم أهدافها ومصالحها ومنها .. أم السلام الذى يهدف إلى تحقيق السلام لكل الأطراف فى المنطقة بما فيها مصر وإسرائيل .

وأيضا تضمنت دراسته التحليلية تعبير عن تجنب ظهور دويلة بدوية مسلحة مارقه في سيناء .. فهل هذا التصور يدخل ضمن سيناريوهات الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية الجديده في المنطقة التى تهدف فى مضمونها الى تقسيم الدول العربية القوية في المنطقة وتحويلها الي دويلات ضعفية في حالة من الفوضي وعدم الاستقرار بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية ويزيد من تأثيرات إسرائيل ونفوذها فى المنطقه العربية .

أما فيما يتعلق بثقافة بدو سيناء .. فمعظمهم يعيش الآن في مدن داخل سيناء وتضم مدينة العريش في شمال سيناء حوالى ثلث مجموع سكان سيناء حوالى ثلث مجموع سكان سيناء ويمثلون معظم السكان الحضر في سيناء ... ومازال سكان باقي المدن في سيناء (رفح / الشيخ زويد / بئر العبد / الحسنه / الطور / ابورديس / راس

سدر / شرم الشيخ ... الخ) تغلب عليهم صبغة البداوه برغم اقامتهم فى مدن ثابته بها خدمات مختلفه ومايزال القضاء العرفى يلعب دورا هاما فى حياتهم ..

وهناك التزام من الجميع بتنفيذ حكم القضاء العرفى إلتزاما بالصفات التى يتصف بها أهل البادية من رجولة وشهامة ووفاء بالعهود والمواثيق والزود عن الشرف والاعتزاز بالكبرياء والتفاخر الدائم بالأنساب .

أما بالنسبة إلى التغير السريع والمثير الذى مرت به سيناء فى الآونه الاخيره لاسيما قبل قصير من سقوط نظام مبارك فى القاهره .

وبأن سكان سيناء بصدد تحويل المنطقة إلى لاعب شبه مستقل فى الساحة الإقليمية .. تجعلنا نتساءل .. هل هذه الرؤية تستعيد مرة أخرى الرؤى السابقه لإسرائيل ومن يدعمها من الدول الغربية فيما يتعلق بسيناء وسعيهم الدائم من خلال مخططات وسيناريوهات متعدده الأشكال إلى إيجاد نوع من التباعد بين سيناء واهلها ومصر وابنائها على الرغم أنهم جميعا أبناء مصر .. وهل من مصلحة إسرائيل وداعميها أن لا تستقر الأوضاع داخل سيناء بما يخدم تحقيق أهدافهم ومصالحهم التى لم يحققوها بعد .. وأن يستخدموا الخداع السياسى لتغليق هذه الصوره التى يهدفها الى تحقيقها بمبررات أخرى يربطونها بمرحلة السلام القائمة حاليا والتى سبق أن عبروا عنها منذ سنوات بإنها تحول عن تحقيق أهدافهم ومطامعهم في سيناء .

ونتساءل أيضا هل تلعب إسرائيل وأجهزة مخابراتها بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية والتى تستغل بعض الأطراف الخارجيه الإقليمية والمحلية .. دورا فيما يجرى على ارض سيناء تحت مصطلح تجهيز مسرح العمليات بسيناء بما يخدم تحقيق الأهداف المستقبلية لهم والتى سبق التنويه عنها .. وفى نفس الوقت هى يسعيا الى حرمان مصر من إستقلاليتها فيما يتعلق بإستراتيجيتها تجاه سيناء من المنظور الحالى والمستقبلى من خلال خلق نوع من الأزمات والأوضاع التى تسمح لهما بالتدخل والمشاركه فى وضع الرؤى والتصورات والإجراءات المطلوبه .

وهذا يستدعى بالضرورة أهمية النظر في الانشطة والاحداث الفردية المؤثرة علي الامن في سيناء خلال هذه المرحله .. لكن الاكثر اهمية هو النظر الي ابعاد ما

يحدث حاليا علي ارض سيناء من انشطة تؤثر علي الأمن والإستقرار في سيناء وما قد تؤدي إليه من المنظور المستقبلى التى تهدف الى تحقيقه الأطراف الأخرى الذى قد لا يقتصر على إسرائيل الولايات المتحده بل قد تشترك فيه أطراف أخرى إقليمية ودولية بما يخدم مصالحها فى المنطقة ككل وفى مصر على وجه الخصوص .

وتبرز لنا رؤية تقييم الأمور تساؤلا آخر .. وهو ..

ملاحظة أن هناك نوع من التزامن بين بطيئ وشبه توقف عجلة التنمية علي أرض سيناء في العقد الماضى منذ بداية الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ .. وبين زيادة نشاط العناصر والمنظمات الجهادية والأرهابية على أرض سيناء وأيضا إنفصال قطاع غزه بقيادة حماس عن السلطة الفلسطينية وأيضًا فك إرتباط إسرائيل بقطاع غزة عام ٢٠٠٥ وإخراج القوات الإسرائيلية من الحدود بين سيناء وقطاع غزه للحدود المصريه فى السنوات الماضية .

هل حدث كل ذلك بمحض الصدفه . أم أنه يدخل ضمن الرؤي والمخططات المستقبلية لهذه الأطراف تجاه سيناء ؟

تطرقت الدراسة إلى إن هناك نوع من النشاط الواسع لحماس وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى في سيناء .. هذه المعلومات التى وردت بالدراسة تتطلب التأكد من مصداقيتها ودقتها حيث أنها تهدف إلى إيجاد نوع من الإيحاء لدى القارئ لهذه الدراسه . بأن حماس أصبحت تلعب دورا رئيسيا على أرض سيناء بعيدا عن السيطرة المصريه .. وقد يكون هناك أعتراف ضمنى من جانب كاتب الدراسه يطرح تساؤل أخر وهو هل المخططات والأعمال التى نفذها البدو في سيناء مثلما ذكر .. والحرفيه العالمية التى نفذت بها بعض المهام كما نوه عنها ألا توضح بأن هناك أيدى خارجية وراء مثل هذه الأعمال لخدمة مصالحها الحاليه والمستقبليه .. ويجعلنا نطرح من هو المستفيد من وراء هذه الأحداث ؟

عندما تطرق الموضوع إلى أعمال التهريب عبر الحدود مع إسرائيل والتى ينفذها بدو سيناء وذكر بأن لا القاهره ولا عمان لم تتخذ أى إجرائات لكبح التهريب من وإلى إسرائيل .. مما يجعلنا نتساءل .. هل أيضا إسرائيل لم تتخذ أى إجرءات بهذا

الخصوص .. أم إنه ليس لديها القدرة علي ذلك .. وهى التى دائما ما تعلن عن قدراتها وإمكانياتها العاليه في مجالات التأمين المختلفه وإذا كان لديهم علم بكل إعمال التهريب فلماذا لم يتخذوا هم الإجراءات المناسبه لكبح هذه العمليات .

لماذا لم يستفيد كاتب الدراسه من رأى متوازن ممن أخذ رأيهم فى موضوع الدراسه حيث أقتصرت الأراء التى تضمنتها الدراسه على قلة قد يكون البعض منهم قد تضرر لسبب ما أو آخر لا يعلمه كاتب الموضوع .. وربما يعلمه . حيث تركزت هذه الأراء على السلبيات فقط التى قد تتواجد داخل أى مجتمع ..

ألم يتحقق لأهالى سيناء العديد من الإيجابيات على أرض الواقع من أوجه خدمات مختلفه .. تعليميه / صحيه / سكنيه ومرافق مختلفه من طرق وكهرباء ومياه وإتصالات وخلافه .. والتى جعلت الغالبية منهم يعيشون في مستوي معيشى أفضل من نظرائهم داخل بعض القوى والمدن المصرية داخل الوادى .

ألم يصل بعض رجالات سيناء إلي أعلي المناسب فى مؤسسات الدوله الهامه حتى أن أحدهم تقلد منصب مدير المخابرات الحربية المصرية .

نعم هناك بعض السلبيات التي يجب أن يتم تلاقيها في المستقبل القريب ولكن هناك أيضا الكثير من الانجازات الكبيره التى تمت علي أرض سيناء لصالح أهالي خلال السنوات الماضية والتي سيتم استكمالها في المستقبل القريب وفى مقدمتها الاهتمام بكل ما يتعلق بالتنمية البشرية لأهالى سيناء بجانب مقومات التنمية الشاملة بكل أبعادها .

تضمنت الدراسة العديد من المغالطات بل والاكاذيب فيما يتعلق بعلاقة القوات المسلحة المصرية وسيناء .. والتى تهدف غلى ايجاد نوع من عدم الثقة بين جيش مصر وشعبها داخل أنحاء مصر سواء في الوادي أو فى سيناء وفيما يتعلق ومهام القوات المسحلة المصرية في سيناء علي مر السنين فقد ظل أهالي سيناء سواء في الماضي أو الحاضر يشيدون ويفتخرون بالدور الذي قامت به وتقدم به حتي الآن لصالح أهالى سيناء ... وكانت دائما وعلي مر السنين محل ثقتهم وحبهم وإحترامهم .. أما فيما يتعلق بالعلاقة ما بين أرض سيناء والقوات المسلحة المصرية .. فلا يوجد

علي أرض مصر اي بقعه أخري تحظي بدرجة إهتمام القوات المسلحة المصرية مثلما تحظى به أرضى سيناء ...

وعادة ما تتضمن مثل هذه الدراسات التى تتم من جهة النظر الاسرائيليه الامريكيه وتتضمن مثل هذه الدراسات التى تتم من وجهة النظر الاسرائيليه الامريكيه وضع السم في العسل للتأثر النفسى على الاطراف الاخري التى تطلع علي هذه الدراسات ... وعندما ذكر بأن قوات جيش الدفاع الاسرائيلى (الذي لا تدخل العقائد العسكرية الدفاعيه ضمن مناهجه العسكريه) يقدم بتزويد جنود المراقيه المصريون في أبراج المراقيه على الحدود المصرية الشرقيه بالمؤن الأساسيه لعله كان يحلم بذلك أثناء نومه على أرض أمريكا .

أما فيما يتعلق بالتحدي أمام اسرائيل .. فمن الملاحظ من خبرات التعامل مع الجانب الاسرائيلي خلال السنوات الماضية منذ توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ فأنها تبدي نوع من المرونه في الامور التى تجد أنها تصب فى مصلحتها خاصة فيما يتعلق بالنواحى الامنيه التى قد تمسها .. أما بخلاف ذلك فأنها تسعى دائما الي تحقيق الاوضاع في سيناء بما يخدم أهدافها ومصالحها المستقبليه ... ويستكمل رؤيته بمطالبة الولايات المتحده بأن تقوم بممارسة نفوذها علي القاهره لوضع مزيد من التدخل في الشئون المجتمعية المصرية على أرض سيناء وهو ما لن تقبله مصر اذا ما شعرت بأنه نوع من التدخل في شئونها الداخليه التى تمس أمنها القومى عليى أرض سيناء .

وأخيرا إلا تساهم هذه الدراسه بشكل ما أو آخر في الإقتراب من الخطوط الحمراء الثلاثي التي تسعي مصر في خضم تفاعلات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهى :

- الفتنة الطائفيه بين أطياف المجتمع .
- عدم الثقه والمواجهه بين الجيش والشعب .
- الوصول إلى مرحلة الانهيار الاقتصادى .

أيضا اليس التعنت الاسرائيلى فى إيجاد الحلول المنطقيه والعادله للمشكلة والقضية الفلسطينية وعدم تنفيذ إسرائيل لإلتزاماتها وإتفاقيتها مع

الجانب الفلسطينى قد ساهمت بشكل واضح في التعاطف والدعم من جانب أبناء مصر بما فيهم أهالى سيناء للجانب الفلسطينى ضد اسرائيل .

وختاما فإنه بالرغم من أن الأفكار والرؤى التى تصدر من مؤسسات الدراسات الاستراتيجيه في الولايات المتحده الأمريكيه وأوربا قد تكون احيانا غير منطقيه .. وقد تكون تحليلاتها ليس لها أسس ومرتكزات عقلانيه وقد تستند إلى وقائع غير صحيحه .. إلا أن خطورتها تكمن فى أن أفكار ودراسات تلك المؤسسات يعتمد عليها العديد من السياسيون وصناع القرار فى هذه الدول .

العدد ٨٧ - السنة الثامنة
مارس ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org